

حديث صحافي لوزير الاقتصاد والتجارة والصناعة

في السلطة الفلسطينية* بشأن الانفتاح الفلسطيني

على الأسواق العربية، والمشكلات التي يعانها

الاقتصاد الفلسطيني

القاهرة، 19/4/1995. ** [مقتطفات]

■ لماذا فكرت السلطة الفلسطينية في الدعوة الآن إلى فتح الحدود مع مصر والأردن لتنشيط حركة التجارة وأشكال رؤوس الأموال؟

□ قضية فتح الحدود لها شقان الأول سياسي والثاني اقتصادي فأما عن الجانب السياسي إننا في السلطة الفلسطينية نريد أن نضع فلسطين في موقعها الطبيعي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي ومصيرها يتحدد مع مصيره ومن ثم فإن الانفتاح على العالم العربي هو قضية استراتيجية ولا بديل عنه على الإطلاق في الذهن العربي. إن خيارنا الاستراتيجي الأوحيد هو الخيار العربي.

أما من الناحية الاقتصادية فنحن لسنا في حاجة إلى تكرار أن كل المعاناة الاقتصادية التي نواجهها الآن هي نتيجة الممارسات الإسرائيلية خلال سنوات الاحتلال الطويلة والتي كانت باختصار عملية تتبع واحتواء للاقتصاد الوطني الفلسطيني في إطار الاقتصاد الإسرائيلي، ومن هنا جاءت عملية تشويه الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد منتج إلى اقتصاد خدمات فقط وتصدير عمالة وتطبيق كل السبل أمام المشروعات الاستثمارية في الوطن الفلسطيني وسد سبل إقامة مشروعات التوظيف وفرص العمل ومصادرة الأراضي والتوسع في بناء المستوطنات على حساب أراض فلسطينية كان يمكن أن تصبح منتجة وكذلك التحكم في مصادر المياه وإغلاق كل المعابر، وإدراج العلاقة مع الاحتلال في إطار الميزان التجاري الإسرائيلي كجزء منه.

[.....]

■ هل بدأت السوق الفلسطينية تشهد وجوداً للاستثمارات والمشروعات العربية؟

□ نعم.. هناك العديد من الاستثمارات المصرية حيث قامت المقاولون العرب بتسجيل شركة لها في غزة، وهناك البنك العقاري العربي الذي له فرعان في غزة ونابلس.. وهناك شركات للتأمين وهناك أسمنت وأدوات منزلية ومواد غذائية مصرية في الأسواق الفلسطينية ومنتظر المزيد.

[.....]

■ في ضوء المشاكل الحادة في غزة مثلاً، كيف تتولد عناصر القوة لبناء اقتصاد فلسطيني يواجه هذه المشاكل..

أين المساعدات الدولية.. بل وأين دور رجال الأعمال الفلسطينيين المغتربين؟

□ تعلم أن الاقتصاد الفلسطيني هش ومشوه ولا يمكن أن ينهض إلا إذا كان هناك قطاع عام يقوم بالبنية التحتية وإدارة تضع الأنظمة والقوانين وقطاع خاص يتولى عملية التنمية والاستثمار وفي ضوء عدم الالتزام الدولي بالمساعدات وللخروج من المأزق الراهن ما علينا سوى الاعتماد على أنفسنا وأوضح لكم أنه بالنسبة للالتزامات الدولية المقررة للسلطة الفلسطينية هي 2.4 مليار دولار للسنوات الخمس "منذ توقيع إعلان المبادئ" وما كان مرصوداً للعام الماضي 1994 هو 819 مليون دولار ومجموع الالتزامات الفعلية 7.4 ملايين دولار بالنسبة لنفس ذلك العام ولكن مجموع ما أنفق خلال عام 1994 هو 224 مليون دولار فقط.. وهذا يؤكد لك

* أحمد قريع.

** "الأهرام" (القاهرة)، 20/4/1995. وقد أجرى الحديث عبد العاطي محمد.

خطورة تراجع الاعتمادات الدولية بل وخطورة الاعتماد عليها ومن هنا كانت المبادرة بالدعوة إلى إقامة المناطق الصناعية المحلية والمشاركة التي تفتح المجال للقطاع الخاص.

وعن دور رجال الأعمال الفلسطينيين فإنه بلا مبالغة أتحدث بافتخار فممنذ أن وقعنا اتفاق المبادئ بادرت مجموعة منهم بإنشاء شركة في الخارج برأسمال 200 مليون دولار كخطوة أولى على أن تأتي هذه الشركة لتقيم شركات في الداخل وتساهم بنسبة لا تتجاوز 49% وفعلاً بدأت شركة للإسكان في غزة برأسمال 25 مليون دولار وهناك شركات أخرى تحت التأسيس وهناك بنك للتنمية يجري تأسيسه بـ 250 مليون دولار ستساهم فيه دول عربية بجانب كل ذلك عادت الحركة المصرفية للنشاط وخلال السنوات القليلة الماضية تم فتح ما بين 18 و20 بنكاً كفروع في الضفة وغزة.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx